" مشروع " تمكين المرأة من أجل القيادة

ورقة سياسات
"تضمين إحتياجات النوع الإجتماعي في الإحتياجات التنموية للمناطق المحلية"
نحو بيئة ممكنة
للنساء

الطفيلة / مبادرة "معاً نصل"[1]
2020

WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited
الشبكة العربية للتربية المدنية
Arab Network for Civic Education ANHRE
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الفهرس

المقدمة 3
عن المشروع 3
منهجية إعداد الورقة 4
أهداف الورقة 4
السياق القانوني 5
المبادرة كتطبيق عملي/المشكلة 6
تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة 6-7
ما تم إستخلاصه من العمل في المبادرة 8
توصيات الورقة 9

مقدمة

تتنوع آليات وإجراءات مخاطبة السلطات العامة الا أن المعايير الدستورية والدولية تشير الى انه يجب كفالة حق الافراد في مخاطبة السلطات العامة فيما يتعلق بحياتهم والسعي الى تحسينها وعلى السلطات العامة أن تستمتع الى مطالبهم وتأخذها بعين الاعتبار عند وضع التشريعات والسياسات والممارسات.
كفل الدستور الاردني حق الأفراد في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية او فيما له علاقة بالشؤون العامة[2]، ولعل من أهم وسائل المشاركة والتواصل بين جمهور المواطنين والمؤسسات العامة هو الجهود والنشاطات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والمحلي في كافة مناطق المملكة وما تتوصل اليه من مخرجات تشكل اولوية لدى المواطنين.
وعليه، تأتي هذه الورقة ضمن هذا السياق الدستوري والحقوقي والذي يشكل أولوية لدى الحكومة الأردنية والتي تحث المواطنين بشكل مستمر على ضرورة المشاركة في كافة النشاطات العامة والمساهمة في تحديد إحتياجاتهم التنموية والاقتصادية والمحلية بكافة اشكالها ضمن القنوات المؤسسية المخولة و المختصة بذلك.
كما تم التأكيد على كفالة الحقوق كأحد الاولويات الوطنية للحكومة الأردنية من خلال الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان،[3] ولا سيما تعزيز وتمكين النساء والفتيات وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية ورؤية[4] الأردن 2025.

عن المشروع

تأتي هذه الورقة كأحد مخرجات مشروع "تمكين المرأة من أجل القيادة" الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية[1]
بالشراكة مع تسعة مؤسسات مجتمع محلي في تسعة مناطق في محافظات المملكة و بالشراكة مع منظمة هيفوس وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية حيث يهدف المشروع الى إشراك النساء في المناطق المستهدفة في عمليات صناعة القرار وتبني إتجاهات مراعية للمساواة في النوع الإجتماعي للتأثير في القرارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بالإضافة الى تمكينهم للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي.
حيث يهدف المشروع ومن خلال تنفيذ مبادرات كسب تأييد مجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي، لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن اللازمة للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار وخلق آليات حوار مع صناع القرار وتسليط الضوء على أولويات النوع الإجتماعي في المجتمعات المحلية للتأثير على خطط التنمية في المجالس المحلية والبلدية.

منهجية إعداد الورقة

تم الإستناد في هذه الورقة على العديد من الاجراءات والعمليات البحثية والتحليل العلمي للخلوص الى نتائج تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية والواقعية لأهالي المنطقة، وعليه تم القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات، يُمكن تَلخيصها في الآتي:

- الإنطلاق من مقاربة الحقوق والواجبات كأحد عناصر ومكونات المواطنة التي كفلها الدستور الأردني.
- مراجعة وتحليل كافة الوثائق والخطط والتشريعات ذات العلاقة.
- متابعة ومراجعة كافة مخرجات عمليات البحث وجمع المعلومات والتحليل التي نفذتها الجمعية والقائمين
- حضور جلسات النقاش مع الاهالي والفئات المستهدفة وجلسات النقاش مع صناع القرار.
- كتابة الورقة بشكلها النهائي بعد أخذ التغذية الراجعة من كافة الأطراف وإدخال التعديلات التي تقتضيها المنهجية وأهداف الورقة.

هذه الورقة موجهة الى صناع القرار في لواء الحساء وبشكل رئيسي رئيس بلدية الحساء ومجلس محافظة الطفيلة والمجلس التنفيذي في محافظة الطفيلة.

أهداف الورقة

تَهدف هذه الورقة الى تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام والمشاركة في عمليات تحديد الإحتياجات التنموية وتقييم الخطط والسياسات التي تم
- تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات والخطط والتشريعات العامة وبيان الفجوات التي تحول دون تفعيل وتطبيق تلك التشريعات والسياسات..
- فتح حوار مع صناع القرار حول الالوايات والاحتياجات التنموية للفئات المستهدفة من المبادرة ومأسسة آليات النقاش والحوار حول تلك الاحتياجات.
- الإسهام في تطوير نظام المسائلة الشعبي والوطني من خلال ضمان إنخراط المواطنين في عمليات النقاش العام.

السياق القانوني

كفل الدستور الأردني في الفصل الثاني منه حقوق الاردنيين وواجباتهم وأشارت المادة السادسة منه على أن الاردنيين سواء أمام القانون، كما اشارت المادة 9 على انه لا يجوز ان يحظر على أردني الاقامة في جهة ما أو يمنع من التنقل[6].

كما أشارت المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته[7]، كما كفل ذات العهد في المادة 25[8] منه على ضمان مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على : تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء و المأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية[9].

كما ونص قانون النقل على ان من ضمن اهداف الوزارة العمل على توفير النقل الآمن في المملكة ورفع مستوى السلامة العامة في القطاع، كما وان من أهداف الوزارة تنمية قطاع النقل وتطويره وفقا لخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية وبما يكفل تلبية الطلب على النقل[10].

كما أن من ضمن الاهداف الاستراتيجية التي تسعى هيئة تنظيم قطاع النقل البري الى تحقيقها تحسين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، كما تضمنت استراتيجية وزارة النقل لعام 2020 طويلة الاجل ان من ضمن اهدافها تحسين وتطوير منظومة النقل ومراعاة الابعاد التنموية بين كافة مناطق المملكة[11].

وتجدر الاشارة الى ان مهمة تطوير وتعزيز قطاع النقل تأتي كجهد تشاركي وتخطيط بين كافة المؤسسات العاملة في كل منطقة سواء البلديات او مجالس المحافظة او المجلس التنفيذي، اما بالنسبة للبلدية فإنه عتبر الجهة المرجعية الاولى بالنسبة لتطوير قطاع خدمات النقل في المنطقة التابعة لحدود تنظيمها حيث نص قانون البلديات على ان تناط بالمجلس البلدي مهمة اقرار الميزانية العمومية السنوية للبلدية وتصديقها من الوزي، كما ان من ضمن مهام المجلس إعداد الخطط الإستراتيجية والتنموية واعداد دليل احتياجات منطقة البلدية وأولوياته منها ورفعها للمجلس التنفيذي[12].

كما نص وبشكل واضح قانون البلديات الى ان من ضمن مهام مجلس البلدية المساهمة في تطوير شبكات النقل العام ضمن حدود البلدية وفي إنشاء مواقف مركبات النقل وتعيينها وتنظيمها وتعيين مساراتها والمشاركة في تحديد مقدار تعرفتها عند الاقتضاء ضمن حدود البلدية مع مراعاة احكام القوانين الأخرى[13].

ووفقا للقانون فإن من ضمن مهام مجلس البلدية اعداد دليل الاحتياجات التنموية والخطط الاستراتيجية ورفعها الى المجلس التنفيذي واقرار مشاريع تنموية في منطقة البلدية[14].

ووفقا لقانون اللامركزية فإن المجلس التنفيذي يقوم بإعداد دليل الاحتياجات التنموية والخدمية ورفعها الى مجلس المحافظة لاقرارها، واعداد مشروع موزانة المحافظة واستعراض الأحوال العامة في المحافظة والنظر في الاقتراحات والمشاريع التي تحسن جودة الخدمات، ومن ضمن صلاحيات مجلس المحافظة اقرار تلك السياسات والادلة والموزانة وسماع اي اقتراحات او التوصية بتحسين اي خدمات وانشاء وتطوير مشاريع خدمية بالشراكة مع أي جهة[15].

المشكلة

عدم أخذ رأي السيدات في تحديد الإحتياجات التنموية للمجتمع المحلي مما يعيق ممارسة الحقوق ولا سيما الحق في الحركة والتنقل

مبادرة "معا نصل" كمثال عملي

تتمثل المشكلة في عدم توافر مجمع سفريات (مواصلات عامة) على الرغم من وجود المكان وتخصيصه كمجمع منذ عام 2007 الا ان البلدية لغاية الان لم تقم بتفعيل هذا المجمع، حيث لا تقف فيه الباصات ولم يتم تهيأته للتشغيل من عدم وجود المظلات والتنظيم الداخلي والتقسيم لأماكن إصطفات باصات النقل العام وغيرها من مستلزمات. وعلى الرغم من أن خطوط الباصات التي تعبر لواء الحسا تصل لغاية 37 خط [16] مثل (عمان الحسا، الطفيلة الحسا، وادي موسى الحساء الكرك الحساء ومعان) ، حيث تقوم هذه الباصات بتنزيل الركاب على الطريق الصحراوي، ومن ثم يقوم الراكب بأخذ مواصلة اخرى الى منزلة داخل الحساء.

اذ لا يوجد مكان آمن يلتقي فيه الركاب وتقف فيه وسائل المواصلات معروف لدى الأهالي، حيث أدى ذلك الى تعريض حياة الأفراد والأهالي للخطر جراء قطع الطريق الصحراوي[17]، كما أن عدم وجود مجمع الباصات يؤدي الى ثني إرادة الفتيات والطلاب والطالبات والسيدات من عدم الإقبال على العمل أو الدراسة الجامعية أو المشاركة العامة في النشاطات.

كما انه لا يوجد أي سرفيس أو طريقة مواصلات داخلية رسمية معتمدة، حيث تنامت ظاهرة التوصيل من قبل السيارات الخاصة والتي يتم من خلالها إستغلال الأهالي ودفع كلف مالية باهضة ومضاعفة عن الوضع الطبيعي، كما أنه يؤدي الى حالات تحرش بالفتيات نتيجة الوقوف على الشارع الدولي أو الذهاب باكراً للحاق بالمواصلات أو العودة بأوقات متأخرة، الا أن السياق الثقافي يمنع عن الحديث عن مثل هذه الحالات.

تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة

لا بد من الاشارة الى أن نظام النقل يؤثر في لواء الحسا مباشرة على النساء لأنهن ببساطة وعلى عكس الرجال لا يمتلكن سيارات خاصة ويلجأن للإعتماد على الرجال في تنقلاتهن. من جهة أخرى، فإن إنتظار الحافلة على الطريق السريع يعد أمراً مقبولاً بالنسبة للرجال، ولكنه صعب جداً بالنسبة للنساء لأنه ليس آمنًا لهن وغير مقبول مجتمعياً، وهذا يجعل أي نشاط للنساء والفتيات يعتمد على مدى قدرتهن على الوصول إلى هذا المكان، ومع وجود نظام نقل سيء فإن فرصهن تعد محدودة للغاية في الانخراط والمساهمة في القطاع السياسي والزراعي والاقتصادي والتنموي والاسري والتعليمي وعلى كافة مرافق الحياة الخاصة بالنساء.

ويعتبر لواء الحساء تابع تنظيمياً وادارياً الى محافظة الطفيلة، التي تقع تقع البلدة في الجهة الجنوبية من المملكة الأردنية الهاشمية على الطريق الصحراوي الرابط بين العاصمة عمان ومحافظة العقبة جنوباً، ويبعد لواء الحساء عن الطفيلة ما يقارب 60 كيلومتر، وتبعد عن العاصمة عمان بحدود 130 كيلومتر، ويبلغ عدد سكان لواء الحساء ما يقارب 17 الف نسمة وينقسم لواء الحساء الى ثلاث تجمعات سكانية هي: الحساء وجرف الدراويش والعالية.

تتوفر العديد من الميز التنافسية في لواء الحساء على الصعيد الاثري حيث تعتبر من أقدم المناطق المأهولة في السكان بالاردن وتعاقبت عليها حضارات وأمم مختلفة مثل الادوميين والانباط والرومان والحكم الاسلامي والمماليك حيث يوجد فيها قلعة الحساء الاثرية، كما انها منطقة صناعية بإمتياز حيث يتوافر فيها منجم الحساء للفوسفات وفيها عدد من الشركات المتخصصة في صناعة الكربونات والالبسة وعدد من المستثمرين،كما تعتبر منطقة زراعية ولاسيما زراعة الخضروات والبندورة على وجه التحديد اذا تمتاز بالآبار الجوفية الصالحة الزراعة وفيها سيل الحساء الذي يصل لحمامات عفراء في الطفيلة[18].

وعلى الرغم من ذلك فإن الحساء مصنفة من المناطق الاقل حظاً.

مكان المجمع الموجود حالياً يتبع تنظيمياً لبلدية الحساء، القائمين على المبادرة نفذوا العديد من اللقاءات والجسلات والمقابلات مع الأهالي ولا سيما النساء حيث خلص الجميع الى ان هناك جملة من التحديات التي تواجه الأهالي من الفقر والبطالة وضعف الخدمات بشكل عام، الا أن التحدي الابرز الذي يؤثر على قدرة الأهالي من ممارسة حياتهم الطبيعية هو عدم تفعيل مجمع السفريات بشكل طبيعي ومعتاد.

على إثر ذلك وبعد تحديد اولوية الاحتياج المتثمل في تشغيل وتفعيل مجمع السفريات تم تشكيل فريق للمبادرة من الشباب والشابات من المجتمع المحلي، وتم تنظيم لقاءات وزيارات الى صناع القرار ذوي العلاقة، حيث تم الالتقاء بمدير هيئة النقل في المحافظة والذي كان متعاوناً حيث تم البحث عن حلول الا انها كانت مؤقته من خلال التعميم على كافة الباصات بأن تقف في مجمع الباصات الا انه ذلك لم يستمر طويلاً حيث ان الباصات والاهالي لم يلتزموا بذلك نظرا لخلو المجمع من اي خدمات او مرافق تؤهله للعمل.

وتم تنظيم زيارات ولقاءات مع متصرف لواء الحساء والذي بدوره دعم عملية تشغيل المجمع الا ان الاختصاص يقع لبلدية الحساء، كما انه تم تنظيم لقاءات مع عضو مجلس المحافظة وتم الافادة بأنه لم يتم إدراج تشغيل مجمع السفريات ضمن دليل الاحتياجات التنموية للمحافظة واللواء، كما أنه لم يتم ادارج المجمع على دليل الاحتياجات التنموية للبلدية.

هذا بالاضافة الى ان القائمين على المبادرة عقدوا العديد من اللقاءات مع المسؤولين واصحاب العلاقة وقدموا مطالبهم المتمثلة في تشغيل المجمع بأكثر من طريقة منها تقديم لائحة مطلبية الى كافة الجهات ذات العلاقة. وعلى ضوء ذلك نظم القائمون على المبادرة جلسة نقاش عام لكافة صاعني القرار في المنطقة وتم التباحث في اجراءات وآليات تفعيل مجمع السفريات وبعد التباحث تم تشكيل لجنة برئاسة المتصرف لفتح حوار جاد مع رئيس البلدية حول موانع واسباب عدم تشغيل المجمع، وبعد نقاشات مع البلدية والقائمين عليها تم التوصل الى مخاطبة الجهات المعنية لتخصيص قطعة أرض لانشاء مجمع السفريات عليها[19]، والمتابعة في ذلك لضمان الاسراع في التنفيذ.

ما تم إستخلاصه من العمل في المبادرة

- لا يوجد منهجية واضحة لإدارة وجمع الاحتياجات التنموية للمحافظة بشكل قانونية تضمن جمع ملاحظات كافة الاطراف حيث لم يتم دعوة او الالتقاء أي من القائمين على المبادرة في عملية تحديد الاحتياج، الامر الذي يشير الى نقص تشريعي.
- عملية الرقابة على قرارات رئيس البلدية تحتاج الى تطوير ومراجعة وضمان بموجب القانون والانظمة حيث وخلال عمليات تنفيذ المبادرة تم الاتفاق مع رئيس البلدية على ضرورة تطوير وتشغيل المجمع والذي اقتنع في البداية وابدى الرغبة في البحث عن الدعم والتمويل اللازم، الا انه ولغايات لا يعلمها القائمون على المبادرة تراجع رئيس البلدية عن ذلك[20]، وتوقفت كافة الجهود على الرغم من قناعة كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية بأهمية المجمع.
- يقع عبئ كبير على الاهالي في تغيير الانماط الثقافية الخاصة بعملية التنقلات والمواصلات والالتزام بالوقوف في المجمع والضغط والدفع بإتجاه الزام الباصات على ذلك، وتم طرح القضية امام زير النقل[21].
- عملية تحديد الاحتياجات التموية لا تزال غير واضحة المعالم اذ ومن خلال عمليات التحليل وجمع المعلومات تبين بأن هذه العملية لا تستند الى منهجية عمل واضحة وان ما يتم هو عبارة عن لقاءات عامة لا تراعي كافة فئات المجتمع المحلي ولا سيما الفتيات والنساء، وعليه يجب ان يتضمن مشروع قانون الادارة المحلية منهجية وآالية واضحة تضمن اكبر قدر من مشاركة المجتمع المحلي.
- من خلال هذه المبادرة تبين تضارب الاختصاصات والمهام بين المؤسسات الفعاله في على الصعيد المحلي وعدم وضوح في تلك الادوار والمرجعيات الامر الذي يجب اخذه بعين الاعتبار عند مراجعة وتطوير قانون الادارة المحلية بأن يتضمن تحديد المهام والاختصاصات بين كافة الكياانات المؤسسية في المحافظة من بلدية ومجلس تنفيذي ومجلس محافظة وغيرها لمنع اي تضارب.
- لا بد من ادماج مؤسسات المجتمع المدني المحلية العاملة في كل محافظة في عمليات صنع القرار التنموي في المناطق التي تعمل بها لما لها من قدرة على التواصل مع المواطنين وملامسة احتياجاتهم بشكل ميداني ولما تتمتع به من مرونة وخبرة في عمليات جمع المعلومات وتحليلها.

توصيات الورقة

تأسيساً على ما سبق نخلص الى جملة من التوصيات يمكن الحديث عنها على النحو التالي:

على صعيد التشريعات

- مراجعة قانون البلديات وقانون اللامركزية بحيث يتضمن اعادة رسم للمهام والاختصاصات بين مجلس البلدية والمجلس المحلي والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة بشكل لا يجعل اي احتمال للتضارب والتعارض.
- تضمين مشروع قانون الادارة المحلية نصوصاً واضحة حول منهجية وآلية تحديد الاحتياج على المستوى المحلي وتحديد الفاعلين والاطراف فيها شريطة ان تتضمن مؤسسات المجتمع المحلي والفتيات والنساء في عمليات تحديد الاحتياج.
- ان يتضمن القانون نصوصاً تضمن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وتمثيلها في تلك المجالس.
- ان يتم النص على جواز إحالة بعض المهام والاختصاصات مثل التخطيط الاستراتيجي وتحديد الاحتياجات والدراسات وغيرها من قبل مؤسسات المجتمع المحلي.
- تحديد صلاحيات رئيس البلدية بشكل واضح ودقيق بما يضمن شراكة حقيق مع أعضاء المجلس وضمان الطعن والمراجعة فيها.

على صعيد السياسات

- تبني خطة وسياسة وطنية شاملة حول اجراءات عملية تحليل الاحتياجات بكل مراحلها ومكوناتها وكذلك عملية التخطيط الاستراتيجي.
- تبني آليات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في كل منطقة من خلال تطوير لجان وخطط وتطوير اليات العمل المشترك.
- تطوير آليات إتخاذ القرار على المستوى البلدي مع ضمان حوكمة حقيقية لعمليات إتخاذ القرار بما يلبي احتياجات المواطنين وتعزيز الرقابة الشعبية.

على صعيد الممارسات

- تشكيل لجنة مشتركة من المجلس التنفيذي والبلدية ومجلس المحافظة والجهات ذات العلاقة والمتصرف لوضع خطة تنفيذية لتشغيل المجمع.
- توعية الاهالي بضرورة الالتزام بالوقف في المجمع لضمان سلامتهم وضمان التزام سائقي حافلات النقل العام في الوصول الى المجمع.
- زيادة التدابير الوقائية لضمان سلامة الاهالي من مخاطر الطريق الصحراوي ولا سيما الاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة.